"النهار"
الاربعاء ٢٧ نيسان ٢٠٠٥

محليات سياسية

اعتصام أهالي المعتقلين أمام البرلمان يتحول مواجهة دامية:
٧ جرحى ورصاص وأعقاب بنادق وأمهات على الأرض !

نزلوا ليطالبوا بأبنائهم وابائهم فتلقّوا الضرب والشتائم.

تسلّحوا بصور المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية، فقمعوا بالسلاح ولم يميز الضرب بين شاب وام خمسينية واب سبعيني. طالبوا بمعالجة قضيتهم الانسانية ودخول مجلس النواب لدعوة الحكومة الى ادراج هذه المسألة في بيانها ودفع النواب الى التحرك قبل فوات الآوان، فأطلق مرافق احد نواب الامة الرصاص في الهواء وضرب احد المعتصمين بعقب مسدسه ووقع في صفوفهم سبعة جرحى واصيبت امهات بانهيار وسقطن ارضاً.

النائب عدنان عرقجي بعدما تعرّض مرافقه للاهالي قال: "اهينت كرامتي، وكسروا سيارتي"، متناسياً ان قلوب الامهات كُسرت منذ زمن بسبب الاهمال الرسمي، ودموعهن جفّت نتيجة لامبالاة المسؤولين، واصواتهن بحّت واقفلت الابواب في وجوههن.

اعتصام الامس كان يمكن ان يتخذ مشهداً سلمياً وتضامنياً بامتياز لان هذا هدف الاهالي و"هيئة دعم المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية ("سوليد")، ولان التحرك كان يجمع للمرة الاولى امهات لبنانيات فقدن اولادهن في ظروف مختلفة، وصرخن معاً بصوت واحد "من اجل كشف مصير المفقودين سواء في اسرائيل او سوريا".

ضرب وتلاسن

العاشرة قبل الظهر، توجه وفد من الاهالي الى مجلس النواب والتقى الامين العام للمجلس عدنان ضاهر وسلمه المذكرة الآتية: "تزامناً مع انسحاب القوات السورية من لبنان، واستكمالاً لتصحيح العلاقة بين الدولتين، بات حل قضية اللبنانيين المعتقلين اعتباطاً والمخفيين قسراً في السجون السورية، مطلباً ملحاً.

مع ذلك، ان الدولة اللبنانية لا تعترف بوجود هذا الملف. ان لجنة اهالي المعتقلين اللبنانيين في السجون السورية تطالب النواب بالضغط على الحكومة الجديدة لادراج هذا الملف في بيانها الوزاري، وتطالب الحكومة بتحمّل مسؤولياتها كاملة تجاه شعبها وحل هذه القضية الملحة.

هناك لبنانيون في السجون السورية، من لا يعرف هذا الواقع هو جاهل، ومن يخفي الجرم ويغطي مرتكبه هو شريك كامل في الجريمة، فتحركوا الآن قبل فوات الاوان".

ووفق ما اكد الوفد لـــ"النهار" ان ضاهر تسلّم المذكرة وابدى اهتماماً، فاستمع الى الاهالي واكد لهم متابعة الموضوع.

وفيما كان الوفد يسلّم المذكرة ويلتقي بعض النواب شارحاً القضية، اول عدد من الاهالي والشباب دخول المجلس فمنعتهم عناصر من الامن الداخلي والجيش المولجة حماية مبنى البرلمان، وحاول بعضهم اختراق الحواجز الحديد فتصدت لهم العناصر مانعة تقدمهم، ووقع تصادم عنيف بين الجهتين اوقع عدداً من الجرحى. وشوهد بعض الشباب مرمياً على الارض والبندقية مصوبة صوب رأسه، في حين ضُرب آخرون بحواجز الحديد.

ولم يقتصر الاحتكاك عند هذا الحد، اذ شتم أحد العناصر نديم بشير الجميل الذي كان بين المعتصمين وأطلق عبارات نابية بحق والده الرئيس الشهيد، فتقدّم نحوه شاب ونزع قبعته.

وساد هرج ومرج في المكان: امهات لوّحن بصور ابنائهن والانهيار يتملّكهن فيقعن ارضاً، شباب جرحى على الطريق، فيما سيارات الدفاع المدني والصليب الاحمر تسرع لاسعاف الجرحى.

في هذه الاثناء، اخترقت سيارتا النائبين غنوة جلول وناصر قنديل المعتصمين، فاستوقفتهما الامهات لشرح قضيتهن، فاستمعا

اليهن وأكملا الطريق. ثم مرّ موكب النائب عدنان عرقجي فرفض التوقف. عندها، طلبت احدى المعتصمات منه التريث وفتح نافذة السيارة، فرفض ثانية وهزّ بكتفيه هازئاً، مما أغاظها فلحقت به وضربت سيارته بالعلم اللبناني لكنه تابع سيره، فتبعه عدد من الشباب والأهالي، فترجّل مرافقه واطلق رصاصتين في الهواء وضرب شاباً بعقب مسدسه وأكمل طريقه، تاركاً الشاب على الارض.

وعاودت سيارات الاسعاف نقل الجرحى، ووصلت سيارة أخرى للدفاع المدني، فلاقاها المعتصمون: "جبولنا الاطفائية، اخوتنا اللبنانية". وافترشوا الطريق كل يروي الحادث وكل ام تذكّر بمعاناتها.

شقيقة بطرس خوند لوحت بصورته وقالت: "خطفوه منذ ١٣ عاماً، فيما حاولت جميلة قزح والدة انطوان المعتقل في سوريا، لملمة

– التتمة في الصفحة

نفسها للسير بعدما ضربوها على رجلها، صرخت: "خلّي العالم تجي تشوف"، وردت عليها أخرى: "ما تبكي يا ام السجين". ووسط الهتافات: "ما بدنا لبنانيي بالسجون السورية"، "بدنا بدنا المعتقلين"، وقفت فيوليت ناصيف والدة جوني في وسط الطريق وهتفت: "وينك يا جوني. أنا امّو لجوني ناصيف، يا الله بدنا ولادنا، حرام عليكن".

وعلى الرصيف نسوة قالت احداهن: "علي سعيد الحاج هو في تدمر. اخذوه حين كان عمره ١٦ عاماً. حرام علين. بدي اعرف اذا بعدو عايش، بدّي علي"، فقاطعتها أخرى: "وينو نبيه بري؟ بيقول نحنا اعتدينا على السيارة. خلّي يجي يحس بحرقة الام وحسرة الولاد. حرام. يا عيب الشوم".

وقرّر الأهالي تجميع أنفسهم نحو خيمة الاعتصام حيث يواصلون اضرابهم عن الطعام منذ اكثر من اسبوعين في حديقة جبران خليل جبران. فتوجهوا نحو مبنى بيت الامم المتحدة ("الاسكوا") حاملين لافتة: "اذا كانوا موتى اخبرونا"، "نجيب ميقاتي نذكّرك بان المعتقلين في السجون السورية ملف منسي".

تضامن كامل

وجلسوا في الخيمة رافعين صور اولادهم. وكان ينتظرهم عدد من أهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية، ورفع الأمين العام لـ"لجنة المتابعة لدعم قضية المعتقلين في السجون الاسرائيلية" محمد صفا مذكرة الى المسؤول الاعلامي في "الاسكوا" نجيب فريجي وممثل المفوضية السامية لحقوق الانسان فرج فنيش، جاء فيها: "مأساة الاختفاء القسري من أبغض الانتهاكات لحقوق الانسان، وانتهاك للاعتراف بحق المرء في اعتباره شخصا في نظر القانون، والحق في الحرية والامن الشخصي وعدم التعرض للتعذيب، وتمس حالات الاختفاء المرأة والطفل، واختفاء احد الوالدين من طريق الاختفاء يشكل انتهاكا خطيرا للحقوق الانسانية للطفل. ان جريمة الاختفاء القسري هي من الجرائم المستمرة بموجب القانون الجنائي، مما يتطلب واجب التحقيق الكامل في كل حالات الاختفاء المزعومة". واكد التضامن الكامل مع اهالي المعتقلين في سوريا.

ووزعت اللجنة لائحة غير مكتملة بأسماء مفقودين في السجون الاسرائيلية، وذكّرت "بجثث عشرات الشهداء التي لا تزال تحتجزها اسرائيل في مقابر سرية".

ثم القت مريم السعيدي والدة المعتقل ماهر قصير في السجون الاسرائيلية كلمة ممسكة بيد صونيا عيد والدة المعتقل في السجون السورية جهاد، وقالت: "ابناؤنا لم يموتوا، لا يزالون ينبضون في احشائنا، يسكنون في احلامنا، نريد اولادنا".

وفيما كان اهال يتبادلون حكايات اعتقال ابنائهم وصل جورج بدرا، الشاب الذي ضربه مرافق عرقجي، وبدت اثار الدماء والضرب على ظهره وقميصه، وقال: "كنا في تظاهرة سلمية. استفزنا الجيش حين ضرب امرأة. تابعنا تحركنا ومر موكب احد النواب تحمل سيارته الرقم ٣٢، وعلمنا انه عرقجي، وحين رفض التوقف وتبعناه، نزل مرافقه وضربني بعقب مسدسه على رأسي وتركني على الارض. ولاحقا، نقلني الدفاع المدني ورفاقي الى مستشفى الجعيتاوي".

وتفقد المعتصمين في الخيمة عميد الكتلة الوطنية كارلوس اده، وعلم ان الجرحى السبعة هم: هادي سعيد وجورج بدرا وميشال عون (ابن ناجي عون المعتقل في سوريا) ونديم نصر وفادي قاعي ومحمد وهبي وفؤاد اسحق (اصابته بالغة).

والخامسة عصرا، تجمع عدد من رفاق خوند امام مبنى "الاسكوا" وطالبوا بالافراج عنه. ووجهت العائلة كتابا الى الامين العام للامم المتحدة طالبته فيها "بالتدخل للافراج عن جميع المعتقلين في السجون السورية"، واشارت الى "معلومات نقلها عدد من المعتقلين السابقين الذين اطلقوا في ٢٠٠٠، تفيد ان خوند كان معتقلا في سجن انفرادي في فرع فلسطين في الغرفة رقم ٥، رغم نفي السلطات السورية".

بيانات

ومساء اصدرت "سوليد" البيان الآتي: "ان طريقة منع قوى الامن والجيش للاهالي غير مقبولة وجرى التعامل معهم في شكل معيب وعنيف مما خلق توترا بين صفوفهم، واوقع بينهم ٧ جرحى. كان الاهالي يعبّرون بطريقة حضارية وسلمية عن قضيتهم، وخلال الاعتصام مر النائبان غنوة جلول وناصر قنديل فاستوقفهما المعتصمون وشرحوا لهما قضيتهم. ثم مر النائب عدنان عرقجي في سيارته التي تحمل لوحة مجلس النواب رقم ٣٢ فرفض ان يتوقف، وعندما طلبت اليه احدى المعتصمات التريث قليلا وفتح نافذة السيارة هز بكتفيه هازئا، الامر الذي اغاظها وجعلها تضرب السيارة بالعلم ولحقه عدد من المعتصمين. وهنا ترجل مرافقه واطلق رصاصتين في الهواء وضرب احد الشباب بكعب مسدسه وفر في السيارة هاربا، فيما كان الشاب يتخبط بدمائه على الارض. ان المعتصمين، اهالي المعتقلين في السجون السورية، يؤكدون سلمية تحركهم، ويرفضون استغلال قضيتهم لأي هدف او تحويرها في اي اتجاه آخر بقصد تمييعها وطمسها، وينوهون عاليا بتضامن اهالي المعتقلين في السجون الاسرائيلية معهم".

وكانت "لجنة اهالي المخطوفين والمفقودين" قد قالت في بيان: "كنا ننتظر ان تلاقي صرخة الاهالي آذانا صاغية هذه المرة، وخصوصا ان المجلس النيابي اسقط حكومة، متسلحا بطلب وطني هو معرفة الحقيقة حول من اغتال الرئيس رفيق الحريري ومن قضى معه، وان هؤلاء الاهالي ايضا لا يطالبون من جهتهم بأكثر من معرفة الحقيقة حول مصير مخطوفيهم ومفقوديهم. اننا نستنكر بشدة ما حصل وندعو الى الافراج عن تقرير هيئة تلقي الشكاوي".

- استنكر حزب الوطنيين الاحرار الحادث وقال: "فيما كان جورج بدرا من طلاب حزب الوطنيين الاحرار يحاول نهي احد مرافقي عرقجي عن اطلاق النار خوفا من تطور الامر واصابة احد، ضربه المرافق بالمسدس على رأسه مما استدعى نقل بدرا الى المستشفى حيث اجريت له الاسعافات اللازمة وتم تقطيب الجرح في رأسه. كما اصيب عدد من الشبان بينهم ايلي صابر وبيار بيضون ودانيال مولى من الحزب".
- نديم بشير الجميل: "فيما كنت انا شخصيا بين المعتصمين دعما لقضيتهم، تقدم احد رجال الامن مني وهددني وشتمني ثم وجه شتائمه للرئيس بشير الجميل على مسمع عدد كبير من الاهالي والمعتصمين.

اتوجه الى وزير الداخلية (حسن السبع) الذي برهن منذ تسلمه مهماته في الوزارة مسلكية عالية في تنفيذ القانون، واطالبه بفتح تحقيق فوري مع رجل الامن الذي تعرض لكرامتي ولكرامة رئيس جمهورية استشهد من اجل ان يبقى القانون فوق الجميع، ومن اجل ان تبقى الجمهورية".